شروط اختيار المخطوطات

للرسائل الجامعية

أ.د. رابح دفرور

أستاذ بقسم العلوم الإسلامية

جامعة أدرار

ملخص البحث

إدراكاً لقيمة المخطوط العلمية، والحضارية والتاريخية، وإدراكاً لما ينبغي تجاه انقاد ما بقي من هذا التراث العلمي عملت بعض المراكز العلمية على تجنيد الباحثين بها لأجل العناية بالمخطوطات: تصفيفا وتصنيفا وتحقيقا ودراسة وتعليقا، وأسهمت بعض الجامعات في فتح المجال لذلك، واعتبرت تحقيق المخطوط عملا علميا، يستحق صاحبه أن ينال به درجة الماجستير أو الدكتوراه. غير أنه ليس كل مخطوط صالحاً لأن يكون مشرع رسالة علمية أكاديمية إلا إذا توفرت فيه جملة من الشروط.

ويهدف هذه الموضوع إلى إيضاح ضوابط تحقيق المخطوط، وشروط صلاحه لأن يكون رسالة علمية أكاديمية؛ ويحمل ذلك في أهمية المخطوط العلمية، واعتماد المحقق المنهج السليم لقواعد التحقيق. وذلك ما سنبينه من خلال المطالب البحث.

Research Summary

Recognizing the value of the manuscript scientific, cultural and historical, and aware of what should be towards the Rescue what remains of this scientific heritage worked some scientific centers to recruit researchers out for care manuscripts: Tsfiva and rated the investigation and study and comment, and contributed to some universities in the open field so, believing achieve manuscript scientific works , deserves its owner to obtain a master's degree or doctorate. But it is not every manuscript valid because the lawmaker Thesis Academy only if, among other conditions.

The aim of this topic to clarify the controls to achieve the manuscript, and conditions of goodness to be a scientific academy; outlines the scientific importance of the manuscript, and the adoption of the proper approach to investigator interrogation rules. And that is what we shall see through the demands of research.

شروط اختيار المخطوطات للرسائل الجامعية

تمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد ترك علماء المسلمين نتاجاً فكرياً علمياً جماً في شتى الفنون العلمية والمعرفة الإنسانية، وبالرغم من أن هذا الإنتاج كان يشمل علوم الطبيعة والحياة والفلسفة والرياضة وغيرها فإنه كان أوسع في المجالات الشرعية من فقه وأصول وتفسير وحديث وتوحيد . . . ، ذلك لأن عماد الحضارة الإسلامية ونظام الدولة قائم على هذه العلوم .

ولقد شهدت هذه المؤلفات ضياعاً كبيراً بسبب محن الزمان وعواديه، من اجتياح الغزاة للعالم الإسلامي كما حدث في غزو المغول للعراق، وكما حدث للأندلس من حملة الأسبان الصليبية الاستعمارية، وخلال ذلك تم حرق الآلاف من الكتب المخطوطة، ومن تلك المحن والعوادي أيضاً الخلافات المذهبية والتعصب العقدي، وأيضاً إهمال أصحاب خزاناتها، حيث تركت تلك المخطوطات عرضة للآفات الطبيعية .

وبالرغم من كل ذلك فإن ثمة جملة هائلة من المخطوطات كتب لها السلامة من الضياع والاندثار، ووصل إلينا كاملاً أو ناقصاً

ولا يزال إلى يومنا هذا تقصير واضحا في مجال خدمة ذلك التراث المخطوط والعناية به، ومن ذلك مثلاً الاعتماد على تحقيق مخطوط عربي بلغة غير عربية، وذلك نحو: جمهرة أنساب العرب لابن الكلبي، وهو أقدم كتاب في الأنساب العربية، وهو الذي قام الألمان بترجمته ونشره بالألمانية قبل أن يفكر العرب بتحقيقه، وأيضاً كتاب: أنساب الأشراف للبلاذري الذي

نجد على صفحة غلافه: (طبع في أورشليم)، وتلك هي الطبعة الوحيدة، ونحن عالة عليها، ولم نقدم على نشره في ديارنا سوى ما أخرجه محمد حميد الله في ما يتعلق بالسيرة النبوية .

وإدراكاً لقيمة المخطوط العلمية، والحضارية والتاريخية، وإدراكاً لما ينبغي تجاه انقاد ما بقي من هذا التراث العلمي عملت بعض المراكز العلمية على تجنيد الباحثين بها لأجل العناية بالمخطوطات: تصفيفا وتصنيفا وتحقيقا ودراسة وتعليقا، وأسهمت بعض الجامعات في فتح المجال لذلك، واعتبرت تحقيق المخطوط عملا علميا، يستحق صاحبه أن ينال به درجة الماجستير أو الدكتوراه.

ولقد عمدت بعض الجامعات العربية – حالياً – إلى تجميع المخطوطات العربية من مكتبات العالم عن طريق تصويرها، ووضعها في مكتبات الجامعات، وتم إرشاد طلبة الدراسات العليا إلى تحقيقها، واعتبر ذلك مشروعاً علمياً وحافزاً قوياً على توفير وجمع المخطوطات، وإيجاد الفرصة للقيام بعمل التحقيق والدراسة.

ومن تلك المكتبات مثلاً معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، وقسم مركز السنة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والمكتبة الأزهرية والمكتبة الظاهرية التي حولت مخطوطاتها إلى مكتبة الأسد الثقافية. . .

وكان لكل مكتبة ضمت جملة من المخطوطات فهارس ترشد إلى ما حوته منها، وذلك تسهيلاً وتذليلاً لمعرفة الموجود من المخطوطات بها .

وبالإضافة إلى ذلك ظهرت مؤلفات جامعة في وصف المخطوطات المنتشرة في أرجاء المعمورة من حيث كمالها أو نقصها، وجودتها أو رداءتها، ونسبتها إلى مؤلفيها، وكيفية وجودها : أهي منفصلة أم في مجموع . . .

ومن أهم الكتب في ذلك :

– تاريخ الأدب العربي: بروكلمان كارل –ألماني– ترجمت أكثر أجزائه إلى العربية، وبعضها لا يزال بالألمانية .

– تاريخ التراث العربي – فؤاد سزكين – وهذا قد استدرك ما فات بروكلمان ولا شك أن هذا يسهل عملية التعريف بالمخطوط، وتجميعها في مراكز تسهل عملية الوصول إليها .

والذي لا يزال قيد الأفكار والدراسة هو الشروع في تصنيف هذه المخطوطات ودراستها وتقديم الاقتراحات بصدد ما ينبغي تقديم تحقيقه ونشره، وتعليم المحققين المنهج العلمي للتحقيق. وأيضاً إيجاد كشاف يتضمن جملة المخطوطات التي رأت النور وحققت لئلا يتعب باحث آخر نفسه بتحقيق ما حقق مرة أخرى، وهذا ما عبر عنه د. أكرم ضياء العمري بقوله : « ولا بد من الاهتمام بتقوية الصلة بين المحققين وتعريفهم بمجهودات بعضهم لئلا تضيع جهودهم بتداخل أعمالهم العلمية . . . ويتم ذلك بإصدار المجلات الدورية المعنية بأخبار المخطوطات وما ينشر أو يعد للنشر منها» .

وتهدف هذه المداخلة إلى إيضاح ضوابط تحقيق المخطوط وشروط صلاحه لأن يكون رسالة علمية أكاديمية؛ إذ ليس كل مخطوط صالحا للدراسة والتحقيق، وقيمة ذلك تكمن في أهمية المخطوط، واعتماد المحقق المنهج السليم لقواعد التحقيق. وذلك ما سنبينه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المخطوط وشروط صلاحه لرسالة جامعية

أولا: المفهوم العلمي للمخطوط

المخطوط لغة من الخط، وهو بمعنى السطر والأثر والرسم، وخط بمعنى كتب على ورق بقلم أو بغيره[1]

المخطوط هو كل كتاب قديم، كتبه مؤلفه بخطه، أو كتب عنه، أو نقل أو نسخ عما كتبه المؤلف، ككتب تلاميذه [2].

ثانيا: شروط صلاحية المخطوط للرسائل الجامعية[3]

ليس كل مخطوط صالحاً لأن يكون مشرع رسالة ماجستير أو دكتوراه، وإنما يكون كذلك إذا توفرت فيه جملة من الشروط هي:

1- كونه ذا قيمة علمية : بحيث يكون ذلك المخطوط يحتوي على مادة علمية جديدة عدمت أو ندرت في الكتب الأخرى المحققة، إذ ليس المراد من تحقيق المخطوط ذات المخطوط وإنما المراد به خدمة الفن الذي ألف فيه بما احتواه من مادة علمية جديدة .

والحقيقة أن كثيراً من المخطوطات ليست تضيف إلى فنها إفادات علمية جديدة بالرغم من كثرتها، وبالتالي فإن مثلها لا يكون مجالاً لمشروع بحث ماجستير أو دكتوراه، ومن

---

[1]- لسان العرب، مادة حط و محيط المحيط مادة خط

[2] منهج البحوث العلمي، د. ثريا ملحس، ص:232 2-

[3]- راجع دراسات تاريخية، د. أكرم ضياء العمري، ص:40-350

ذلك الكثير من مخطوطات الخزائن التي نجدها تضم جملة من الشروح المكررة، والحواشي المنقولة عن شروح بعض المختصرات، وقلما نجد الإضافات العملية المحفزة على تحقيقها . وإن كان تحقيق ذلك لا يخرج عن كونه بحثا علميا، غير أنه لا يرقى إلى أن يصلح بحثا للدكتوراه أو الماجستير.

2- كونه مؤلفاً قديماً

بحيث لا يكون مؤلفاً لمعاصر، فذلك لا يتكسب صفة المخطوط حتى وإن كان بخط مؤلفه.

3- الوثوق من ثقة المؤلف

إن المؤَلفات الشرعية – خصوصاً في مجال الأحكام والأحاديث والعقائد – يجب أن يكون مؤلفوها ثقاة عدولاً، يوثق بنقلهم، ولا يصح إخراج مصنف في الحديث مثلا لمؤلف مجهول العين أو مجهول الحال ؛ وذلك لأن الحديث لا يقبل إلا إذا رواه ثقة عن ثقة، وهذا المؤلف هو أول الثقات في الإسناد .

وأيضاً لا يعقل اعتماد أقوال فقهية من قوم مبتدعة أو مفترية على الله ورسوله ؛ وذلك لأن الفقيه أمين على شرع الله وحكمه، فإن كان غير ثقة فلا يعول على اجتهاده أو ترجيحه بل نقله .

وهذا الشرط في غاية الأهمية لأن المراد بالتحقيق ليس ذات المخطوط ولا ذات صاحب المخطوط وإنما ما أفاده صاحب المخطوط، ولا إفادة شرعية من غير ثقة. وهذا الشرط يدعونا إلى التحقيق في نسبة المؤلف إلى مؤلفه .

4- توفر نسخ المخطوط

إن الغالب على المخطوطات القديمة النقص والرداءة وسوء الخط وغرابته . . . ولا مجال لتقويم ذلك إلا بالمقابلة بين النسخ، ولذا كان على الباحث المحقق أن يوفر عدداً من نسخ المخطوط ليتسنى له ذلك.

وقد دأبت جل الجامعات العربية إلى رفض أي تحقيق اعتمد على نسخة واحدة خاصة إذا وجد غيرها من النسخ، وأقل ما يكفي لذلك توفر نسختين مستقلتين، ولا تعتبر النسخ المستنسخة من بعضها إلا نسخة واحدة .

وقد ذهب الباحث د .أكرم إلى جواز الاعتماد على نسخة واحدة إذا عدمت غيرها، وذلك إنقاذاً لذلك المخطوط، ويتأكد ذلك إذا كان ما اشتمل عليه المخطوط أصلاً نفيساً في فنه .

5- مناسبة حجم المخطوط للمطلوب في رسالة الماجستير أو الدكتوراه

إنه من المطلوب أن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الفترة القانونية في درجة الماجستير أو الدكتوراه، وأيضاً كونه متناسباً مع الحجم الاعتباري لإحدى الدرجتين .

- وأنسب تقدير لذلك أن يكون المخطوط يمثل من الحجم الكلي للرسالة ما بين النصف والثلث حيث يكون نصف الصفحة للمخطوط ونصفها الآخر للتخريج والتعليق، ويضاف حوالي (30-50) صفحة للدراسة العلمية حول المخطوط .

- وأنسب ما يصلح لحالنا – ماجستير الجديدة – مخطوط في حدود الخمسين صفحة أي 25 لوحة – وللدكتوراه في حدود (100-150) لوحة .

6- كونه لم يحقق من قبل، أو حقق لكن في تحقيقه خلل علمي، وقصور منهجي، وبه أخطاء كثيرة، وذلك لئلا يصير العمل العلمي هذا تكرار لما سبق تحقيقه، وإهدارا للجهد العلمي الذي كان ينبغي أن يبذل في عمل علمي جديد .

المطلب الثاني: التحري عن المخطوط

إن أول ما يقوم به المحقق الذي سيعنى بتحقيق المخطوط هو التحري عن المخطوط، ويتسنى له ذلك وفق الخطوات التالية:

1- جرد الكتب والفهارس المعنية بالمخطوطات مثل كتاب (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان المرتب بحسب الموضوعات والفنون، والمهتم بسرد المؤلفين ومؤلفاتهم المخطوطة مراعيا التسلسل الزمني في تأليفها .

ونحو، كتاب (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين : وهو في الموضوع نفسه غير أنه استدرك على بروكلمان بعض النقائص.

وأيضاً نحو كتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لحاجي خليفة فهو يترجم للفن ويعرف به ويذكر ما ألف تحته مع ذكر أسماء المؤلفين.

كما يراجع أيضاً ملحقيه : هدية العارفين وإيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي فهو يصنف هدية العارفين بترتيب المؤلفين، وإيضاح المكنون بحسب الفنون .

وأيضاً مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده فهو أيضاً في هذا الفن .

2- ولا يكتفي المحقق للتحري عن المخطوط النظر في هذه الكتب فحسب بل عليه أيضاً أن يقوم بمراجعة فهارس المكتبات التي احتوت على مخطوطات، فربما يجد مخطوطا في خزانة قريبة منه ولكنه لم يشر إليه في الكتب سابقة الذكر، ومن بين المكتبات التي عني بفهرسة مخطوطاتها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، دار الكتب الظاهرية بدمشق، دار الكتب المصرية، المكتبة الأزهرية. . .

ويستعان أيضا بالفهارس العامة التي ألفت لغرض التعريف بأماكن وجود المخطوطات نحو: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، وفهرس الفهارس للكتاني وبعض المعاجم الخاصة التي ترجمت لبعض المؤلفين نحو أنباء الغمر .

- والإطلاع على هذه الفهارس يحقق للباحث أمرين أساسين

أ- التأكد من مكان وجود المخطوط .

ب- الإطلاع على مواصفات المخطوط من حيث عدد الأوراق، والتمام والنقصان، وجودة الخط، وتاريخ نسخها، . . . وبهذا يكون الباحث قد تشكلت عنده فكرة واضحة وصورة بينة عن المخطوط المراد .

3- والمرحلة الثالثة تكمن في التأكد من أن هذا المخطوط ليس مطبوعاً، وليس بصدد تحقيق من طرف باحث آخر، وليس مسجلاً لرسالة علمية في إحدى الجامعات العربية، ويتأتى ذلك بالإطلاع على فهارس المكتبات العامة، وقراءة المجلات التي تعنى بنشر كل جديد من الكتب نحو: النشرات الدورية التي يصدرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

وأيضاً معجم المطبوعات العربية والمعربة لـ يوسف سركيس.

وأيضاً سؤال الأساتذة المختصين المضلعين بالفن فهم عادة يتعقبون الجديد الذي يطبع في حقول تخصصهم.

وهناك بعض المعاجم تذكر بعضاً من ذلك نحو : معجم المؤلفين لرضا كحالة والأعلام للزركلي . . .

4- تحديد النسخ التي سيعتمد عليها في التحقيق، وحصر أماكنها، وبسؤال المختصين يمكن العثور على نسخة عند أحدهم، ويمكن أن يرشد إلى وجود المخطوط ضمن مجموع ولم يفهرس له وغير ذلك .

المطلب الثالث: مرحلة جمع النسخ[1]

لا يسع الباحث غالباً جمع كل المخطوطات، لكن عليه أن يستفرغ جهده في جمع أكثرها؛ ليتسنى له اختيار أحسنها وأجودها والوقوف على أهمها؛ ولذا عليه مراعاة ما يلي:

أولا: معرفة أوصاف النسخ

وذلك ما نجده منصوصاً في الفهارس وجملة الأوصاف المطلوبة تتمثل في :

أ- قدم النسخة

إن أقدم نسخة هي التي تكون أقرب إلى الحقيقة العلمية في ذلك الكتاب.
ولا يمكن تقديم نسخة أخرى عليها

- و أقدم النسخ هي التي تكون بخط المؤلف .

---

[1]- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، د. فاروق حمادة، ص: 4107

وإذا كان المؤلف معروفاً بتنقيح كتبه فإنه ينبغي الاعتبار بآخر نسخة لا بأولها .

ثم يلي ذلك النسخة التي كتبت في زمن المؤلف وقرئت عليه، ويليها النسخة التي عورضت على نسخة كتبت في عصر المؤلف.

ب- نوع الخط ومدى جودته

ينبغي على المحقق معرفة الخط الذي كتب به المخطوط، وأن يعلم خصائص ذلك الخط، وإلا فإنه سيقع في تحريف نص المخطوط ومن ذلك مثلاً : قاف المغاربة وفاؤهم ليست كما هي عند المشارقة، ووضوح الخط الفارسي أظهر من الخط الكوفي، وبعض المؤلفين عرفوا بحسن الخط كالخطيب البغدادي، وبعضهم عرف بخط معقد كالحافظ ابن حجر. والمبتدئ عليه أن يختار الخط الأظهر والنسخة الأوضح .

ج- وجود السماعات على النسخة

وهذا دلالته عناية العلماء بها .

والسماع لا شك أنه يضبط ألفاظ النص وما فيها من أعلام بلفظ من جمعها عنه: كما أن السماع من شأنه أن يصحح الأخطاء والأوهام التي يقع فيها النساخ والوراقون المهنيون.

ثانيا: معرفة مدى الإتقان في المخطوط [1]

لا يتحقق ذلك إلا بالوقوف على المخطوط فعلاً، وقراءته حيث يدرك مدى إتقانها من حيث خلوها من الأخطاء والتصحيفات، خصوصاً ونحن نعلم أن وظيفة النسخ اشغل بها قوم بقصد الارتزاق، وقد توكل لقوم ليسوا عرباً ولا همَّ لهم سوى تصوير الحروف دون فهم لمعناها .

ولذلك قد يقع في المخطوط ما لم يكن مراد المؤلف .

وهنا نجد الباحث عليه أن يختار تلك النسخة التي وجدها متقنة في خطها، وفي شكلها وفي نحوها وإملائها .

ثالثا: الكمال والنقصان

وهو منصوص عليه في كتب الفهارس، وعلى الباحث أن يتحرى النسخة الكاملة ولا يعتمد على الناقصة إلا عند المقابلة، لأن المطلوب من المحقق إخراج المخطوط كاملا لا ناقصا .

رابعا: ترتيب النسخ

بعد الإطلاع التام على المخطوطات ومعرفة أوصافها، يبدأ بجمع النسخ وفق الترتيب التالي:

1-يختار النسخة الأقدم على اعتبارها النسخة الأم لاشتمالها على أكبر قدر من الأوصاف المطلوبة .

---

[1]- المرجع السابق، ص: **5108**

2- اختيار النسخ الأخرى للمقابلة، وهي التي تكون أوضح خطاً، أكثر إتقاناً، أو عليها سماعات..

ويشترط في النسخ المقترحة ألا تكون منقولة عن بعضها، وإلا عدت نسخة واحدة، ولا تصلح للمقابلة، ويظهر النقل في تصريح الناسخ بذلك .